

«غربة» استثمارات «النفع العام» على أملاك الدولة

- «الشؤون» تحصر مساحات أنشطتها للتأكد من حصولها على تراخيص
- التفتيش على 32 جمعية أهلية وخيرية من أصل 50 مرتبطة بعقود وبها استثمارات

● جورج عاطف

علمت «الجريدة» أن وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلة في فريق العمل الميداني المشكل بالقرار الإداري رقم (2683) لسنة 2023، بشأن التفتيش على استغلال المساحات المستثمرة داخل مقار جمعيات النفع العام الأهلية والخيرية، مباشر مهامه الأسبوع الماضي

برئاسة مديرة إدارة الجمعيات
الأهلية في الوزارة إيمان
العززي، بالتفتيش على نحو
32 جمعية من أصل 50 (42
أهلية، و8 خيرية) مرتبطة
بعقود مع وزارة المالية، ممثلة
بإدارة أملاك الدولة، ومستغلة
مساحات داخلها للاستثمار.
ووفقاً لمصادر «الشؤون»
فإن الفريق، المكون من 10
أعضاء يتبعون قطاع التنمية
الاجتماعية في الوزارة،

أجريت زيارات ميدانية لعدد الجمعيات السالف ذكرها، لحصر المساحات كافة الداخلة ضمن نطاق مقارها والمستغلة في تنفيذ أي أنشطة استثمارية، للتأكد من حصولها على التراخيص اللازمة المتعلقة باستغلال تلك المساحات، من ثم رفع التقارير الدورية بنتائج الزيارات تمهيداً لمخاطبة الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة حيال المخالفات المرصودة، متوقعة انتهاء الفريق من التفتيش على الـ 50 جمعية ورفع تقريره النهائي بنتائج الزيارات نهاية الأسبوع الجاري.

وشددت المصادر، على أنه في حال التأكد من مخالفة الجمعية للضوابط والإجراءات المنظمة لمسألة الاستثمار أو عقود أملاك الدولة ستتم مطالبتها بدفع جميع المبالغ المالية القانونية اللازمة والقيمة الإجمالية المحددة إلى وزارة

المالية منذ بداية الاستثمار
الفعلي إلى اليوم حفاظاً على
الأموال العامة.

وبينت المصادر أن تحرك «الشؤون» جاء في أعقاب المخاطبة التي تلقتها أخيراً من وزارة المالية بشأن مخالفات بعض الجمعيات في البلاد لضوابط أنظمتها الأساسية، عبر إقامة أنشطة تنافي أغراض إشهارها، دون وجود عقود مسبقة مبرمة مع «أملك الدولة»، مضيفة أن «المالية» قالت، في مخاطبتها، إن «أملك الدولة» تحققت من قيام العديد من جمعيات النفع العام المشهورة وفقاً لأحكام القانون (1962/24)، بممارسة أنشطة مقامة على أملك الدولة العقارية الخاصة دون وجود أي علاقة تعاقدية بين تلك الجمعيات والوزارة، مما يشكل تعدياً صارخاً على أملك الدولة، مهيباً بـ «الشؤون» ضرورة اتخاذ إجراءاتها القانونية في هذا الصدد، حفاظاً على الأموال العامة.



عبدالله الحمدان

الحمدان يجري زيارة مفاجئة لمراكز الحماية من العنف

أجرى الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالإنابة عبدالله الحمدان زيارة تفقدية مفاجئة لمراكز الحماية من العنف التابعة للمجلس، للاطلاع على سير العمل، والأطمئنان على تقديم أوجه الرعاية والعناية كافة للحالات الموجودة داخلها، كما استمع إلى آراء الموظفين في كيفية الارتقاء بالخدمات التي تقدمها المراكز لتكون على الوجه الأكمل.